?صفقة?=الأمم=المتحدة=بشأن=القيود=على=نقل=الأسلحة=تعني
الأمر كالمعتاد بالنسبة لأسوأ سماسرة السلاح في العالم

بيان مشترك لحملة الحد من الأسلحة: منظمة العفو
الدولية وأوكسفام إنترناشونال وإيانسا

الاتفاقية الجديدة للأمم المتحدة بشأن نظام تعقب الأسلحة الصغيرة والسلاح الخفيف لا قوة له ومليئ بالفجوات، بحسب المنظمات المشاركة في حملة الحد من الأسلحة. فالاتفاقية، التي تم تحصيلها من قبل الحملة، جرى التفاوض عليها وراء أبواب مغلقة، وستُناقش في العلن للمرة الأولى في مقر الأمم المتحدة في نيويورك اليوم.

فقد حذرت المنظمات المشاركة في حملة الحد من الأسلحة من أن الفشل في التوصل إلى نظام ملزم من الناحية القانونية لتعقب الأسلحة إنما يعني إفلات سماسرة السلاح، الذين لا يردعهم شيء، بفعلتهم دون أن يتعقبهم أحد عندما يعقدون صفقاتهم لنقل الأسلحة إلى مسيئي استخدامها وإلى مجرمي الحرب، الذين يستخدمونها لارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان. وقالت المنظمات المشاركة في الحملة أيضاً إنه لمما يشكل سابقة تبعث على القلق أن تستغرق عملية الأمم المتحدة بشأن الأسلحة الصغيرة أربع سنوات لتصل إلى هذه الحصيلة الهزيلة.

وقد ساندت معظم الحكومات عقد اتفاقية أكثر حزماً بكثير وملزمة قانونياً وتغطي الذخائر إلى جانب الأسلحة، بيد أن معارضة قلة قليلة من الدول، ولا سيما الولايات المتحدة وإيران ومصر، تعني أن الفرصة للتأثير على نحو جاد على أنشطة سماسرة السلاح قد ضاعت.

وبمقتضى الاتفاقية الجديدة، سيتم إنشاء نظام لتسجيل الأرقام المتسلسلة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عندما تباع أو تنقل من بلد إلى آخر. بيد أنه وبدلاً من إنشاء نظام ملزم قانونياً كان من الممكن أن يساعد على تقديم المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان إلى العدالة، فإن الاتفاقية مع سماحها بتعقب الأسلحة إنما تجعل من أحكامها أمراً اختيارياً.

وفي هذا السياق، قالت آنا ماكدونالد، مديرة الحملات في أوكسفام، إن الأبرياء في الدول الفقيرة سيدفعون ثمن هذا الفشل في الاتفاق على نظام ملزم قانونياً لتعقب الأسلحة المميتة. وأضافت أن الدول التي تملك سجلاً نظيفاً في هذا الميدان ربما تتقيد بالاتفاقية، أما بالنسبة لتلك الدول التي درجت بصورة روتينية على بين الأسلحة إلى أسوأ الأنظمة في العالم، فإن الأمر لن يتعدى مواصلة الصفقات كالمعتاد. وثمة فرصة أكبر بكثير لتعقب حقيبة يدوية مفقودة من تعقب مقذوفات بندقية أوتوماتيكية.

وإلى جانب كونها طوعية، من الناحية العملية، فإن الاتفاقية تعاني من فجوتين رئيسيتين أخريين. فهي، أولاً، تستثني الذخائر والأغلفة والمفرقعات. حيث غالباً ما تشكل عبوات الذخيرة الفارغة بعد قذفها وأغلفة الصواريخ الدليل الوحيد للمحققين على استخدام السلاح في مشهد العمل العدائي، ولذا فإن من الضرورات الأساسية وجوب ترقيم شحنات الذخيرة حتى يكون بالإمكان تعقبها. واستثناؤها من الاتفاقية إنما يعني مساعدة المتجّرين بالسلاح والقتلة على الإفلات من يد العدالة.

وثانياً، تسمح فجوة بادية للعيان في الاتفاقية لأي دولة بأن ترفض الكشف عن المعلومات المتعلقة بمبيعاتها من الأسلحة على أساس "الأمن القومي". ويخشى أن يستخدم هذا كذريعة مريحة من جانب من يبيعون الأسلحة للأنظمة القمعية.

وتعليقاً على ذلك، قال دينيس سيرل، كبير مديري الحملات في منظمة العفو الدولية إن استثناء الذخائر والمفرقعات من اتفاقية عالمية من هذا القبيل لتعقب الأسلحة أمر يبعث على السخرية عندما تستخدم هذه بصورة يومية لقتل الناس بلا تمييز وتهجيرهم وقمعهم وترهيبهم. ومثل هذه الاتفاقية الضيقة الطوعية في جوهرها لا تكاد تساوي الورق الذي كتبت عليه.

وقالت ريبيكا بيترز، مديرة الشبكة الدولية للعمل بشأن الأسلحة الصغيرة (إيانسا)، إن الخطوات الصغيرة إلى الأمام تشمل واجب الدول في ضمان وضع علامة مميّزة على جميع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة القانونية الموجودة فوق أراضيها، وتسجيل هذه الأسلحة أو تدميرها؛ كما يتوجب على الدول حفظ سجلات شاملة لجميع الأسلحة التي تحمل علامتها المميزة لما لا يقل عن OM عاماً.

إن إقامة نظام عالمي ملزم لتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر هي أحد أهداف حملة الرقابة على الأسلحة، التي أطلقتها أوكسفام إنترناشونال ومنظمة العفو الدولية والشبكة الدولية للعمل بشأن الأسلحة الصغيرة في OMMP. والمحور الرئيسي للحملة هو الدعوة إلى إبرام معاهدة دولية لتجارة الأسلحة، وحظر جميع أشكال نقل الأسلحة التي يحتمل أن تؤدي إلى انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

ملاحظة من المحرر:
تبدأ المداولات المتعلقة باتفاقية الأمم المتحدة بشأن تعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة اليوم (الخميس) في الساعة NQKMM بتوقيت غرينيتش (الساعة العاشرة صباحاً بتوقيت نيويورك) أثناء الاجتماع نصف السنوي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة في نيويورك. وتناقش الحكومات في الاجتماع ما تحقق من تقدم في برنامج عمل الأمم المتحدة بشأن الأسلحة الصغيرة.

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ:

الولايات المتحدة:

منظمة العفو الدولية:
ويندي غوزان Wende Gozan : هاتف: + QOQT SPP ONO N ؛ هاتف نقال: + RROM ROS PQT N

أوكسفام:
كارولاين غرين Caroline Green ؛ هاتف: +N NNTQ QVS OMO N

إيانسا:
أنثيا لوسون Anthea Lawson ؛ هاتف: +N QMUN UPN PQT N

المملكة المتحدة:

منظمة العفو الدولية:
جيمس دايسون James Dyson؛ هاتف: +QQ OMTQNPORUPN؛ هاتف نقال: +QQ TTVRSOUPST.

أوكسفام:
بريندان كوكس Brendan Cox ؛ هاتف: +QQ NUV PNO NUSR؛ هاتف نقال: +QQ TVRTNOMURP